التقاوى النقية

دائما هى الأرخص والاكثر انتاجاً وربحاً

(٢)

ثانيا — العناصر التى تعود على قيمة الانتاج الزراعى بوجه عام:

مقدار وقيمة الانتاج الزراعى فى البلاد يرتبط أشد الارتباط بمقدار وقيمة انتاج الافراد وأن الثانى ذو نتائج ايجابيـة بالنسبة للأول ، وعلى ذلك فان مايصيبه انتاج الفرد سواء أكان من جهة الكمية أو القيمة لابد أن يتجاوب صداه فى أنحاء البلاد بل وان تظهر آثاره واضحة جلية فى مجموع مقدار وقيمة ما تنتجه الأمة بوجه عام

وقد يعترض هنا بأنه ليس من المعقول أن يقتصر جماعة الفلاحين بدون استثناء على شراء التقاوى التجارية حتى يصح تقرير هـذا الحكم القاسى الشامل على مقدار وقيمة الانتاج الزراعى للبلاد بأسرها . وهذا الاعتراض وان بدا لأول وهلة أنه لايخلو من بعض الحقيقة الا أنه متى تعرض للشرح والتحليل الدقيق لم يلبث أن ينهار من أساسه . ذلك ان كثيراً من النباتات الراقية التى تشمل الحاصلات الزراعيـة وحاصلات البستان تتكاثر بالتلقيح وهو عبارة عن اختلاط حبوب اللقاح (التى تتولد من أعضاء التذكير) بمياسم أعضاء التأنيث وانه فى معظم الاحيان يحصل انتقال حبوب اللقاح من زهرة الى زهرة أخرى على نفس النبات أو الى زهرة أخرى على نبات آخر وأن الوسيلة لهذا الانتقال تكون بالهواء فى بعض النباتات مثل الذرة

وبالحشرات فى البعض الآخر — مثل القطن لان الحشرات تزور أزهار النباتات التماسا لما تجده فيها من مادة عسلية تعرف بالرحيق وفى أثناء ارتشافها لهذا الرحيق يعلق بأرجلها وأجنحتها بعض حبوب اللقاح ثم تترك هذه الحشرة الزهرة بعد ذلك وتبحث عن الرحيق فى زهرة أخرى على نفس النبات أو على نبات آخر فتقع حبوب اللقاح العالقة بأرجلها وأجنحتها على ميسم زهرة مستعدة للتلقيح ونتيجة هذا الاختلاط بين حبوب اللقاح هذه وميسم هذه الزهرة حصول الاخصاب الاخلاطى الطبيعى أو بمعنى أوضح حصول أخصاب بين زهرتين على نباتين مختلفين بفعل بعض العوامل الطبيعية وهى الحشرة هنا وسمى بالاخصاب الاخلاطى الطبيعى تمييزاً له عن الاخصاب الاخلاطى الصناعى الذى يجرى بيد الأنسان لاغراض علمية أو اقتصادية ليس هنا مجال ايضاحها — وبما أن نتيجة الاخصاب (سواء أكان اخلاطيا طبيعيا أو صناعيا كما قدمنا) أم كان ذاتيا (وهو ما يحصل عادة بين أعضاء التذكير وأعضاء التأنيث فى زهرة واحدة) ، هى تكوين البزور . فان نتيجة الأخصاب الاخلاطى الطبيعى تكوين بزور غير نقية بالنسبة للصنف الاصلى فمثلا اذا حصل أخصاب اخلاطى طبيعى أو صناعى بين زهرتين على نباتين مختلفين وأحد هذين النباتين سكلاريدس والآخر زاجورا فان البزور الناتجة من هذا الاخصاب الاخلاطى تغدو لا هى بالسكلاريدس ولا هى بالزاجورا وأنها اذا زرعت أنتجت صنفا من النباتات لا هو بالسكلاريدس ولا هو بالزاجورا والنتيجة الطبيعية لذلك أن تجعل هذه النباتات محصولا من القطن يختلف بزرة وتيلة عن كل من الأبوين أى عن السكلاريدس والزاجورا وبزراعة بزور هذه النباتات فى السنة الثانية

نجد اختلافاً ظاهراً حيث نرى نباتات تشبه السكلاريدس فى طبيعة نموها وصفاتها الخضرية كما نرى نباتات تشبه الزاجورا . كذلك وما يسرى على النبات وطبيعة نموه يسرى على المحصول والتيلة والبزرة التى ينتجها . ومن السهل على القارىء أن يقدر قيمة هاتين العمليتين الطبيعيتين وأثرهما الهام فى حياة النبات فضلا عن أثرهما العملى من الناحية الاقتصادية . فاما عن أثرهما فى حيات النبات فظاهر ظهورا لا يحتاج الى شرح لانهما الوسيلة الوحيدة لتكاثر النبات وبالتالى لانتاج المحصول والبزور . وأما أثرهما العملى من الناحية الاقتصادية فخطير غاية الخطورة وقد رأينا من المثل الذى أوردناه أن النتيجة ايجاد صنف من القطن لا هو بالسكلاريدس ولا هو بالزاجورا ولكنه وسط بين الاثنين فى السنة الاولى من زراعته . وخليط من الصنفين فى السنة الثانية من زراعته. فلو طبقت هذه الحقيقة على حالة أخرى من التلقيح الاخلاطى الطبيعى بين نبات من نباتات الهندى (وهى كثيرة الشيوع فى الاقطان التجارية غير النقية) وبين نبات من السكلاريدس لكانت النتيجة ظهور نوع من النباتات فى السنة الاولى من زراعته خليط من صفات الهندى والسكلاريدس فضلا عن المحصول الردىء الرتبة ذى التيلة القصيرة الخشنة الضعيفة وهى مميزات تيلة القطن الهندى تماما . وفى السنة الثانية من زراعته نجد فى الحقل نباتات هندية ونباتات سكلاريدس ونباتات تماثل نباتات الجيل الاول من ذرية التلقيح الاخلاطى الطبيعى وهذه المجموعة المتنافرة يختلط محصولها عند الجنى وتكون النتيجة محصولا ضعيفا من القطن لا يدفع فيه التاجر ثمناً يساوى ما ينتظره الفلاح ولا قريباً مما ينتظره لانحطاط رتبته

فاذا أضفنا ما تقدم الى الحقيقة التى أثبتها الاختصاصيون وهى أن عملية التلقيح الاخلاطى الطبيعى فى القطن تحدث بنسبة (٥ ــ ١٠) ٪ لأدركنا فى الحال خطورة المسألة على زراعة البلاد بوجه عام وصار من الميسور تقدير الاضرار التى تحدث من وجود زراعة قطن ناتجة من تقاوى تجارية (مضمون وجود الهندى فيها) فى وسط الحقول الاخرى التى زرعت بالتقاوى النقية هذا الضرر العظيم الذى يحدث بظروف وعوامل طبيعية لادخل للانسان فيها ولا يدركها أو يدرى بها الفلاح على العموم ويا ليت المسألة تقف عند هذا الحد من الاختلاط بل أن هناك ظروفاً وفرصاً أخرى تهيء اختلاطا جديداً بين الاقطان النقية والاقطان الموبوءة وهذه الفرص متوفرة أثناء عملية الجنى وأثناء عملية التخزين وأثناء عملية النقل وعملية الحليج وهى أهمها وأوضحها أثراً فى الاختلاط

لا شك بعد هذا الايضاح فى أن الاعتراض بقلة عدد الفلاحين الذين يفضلون التقاوى التجارية لرخص ثمنها ليس له محل الآن بل يتحتم التسليم بأن زراعة خمسة أفدنة قطن أو أقل من ذلك من التقاوى التجارية فى وسط مساحة خمسمائة فدان من القطن تكفى لتلويث هذه المساحة الكبيرة عن طريق التلقيح الاخلاطى الطبيعى أولا ثم احتمال الاختلاط بواسطة أنفار الجنى ثم أثناء عملية التخزين وذلك فى حالة تخزين محصول هذه الافدنة الخمسة فى مخزن صاحب الملك اذا كان قد أجر هذه المساحة لاحد الفلاحين ثم يأتى بعد ذلك احتمال الاختلاط فى المحالج. ومتى سلما بتلوث هذه المساحة الكبيرة من القطن فقد سارت التقاوى الناتجة منها بزورها غير نقية فضلا عن أنها تصبح مصدراً جديداً كبيراً لتلويث غيرها من التقاوى النقية عند زراعتها

فى السنة التالية وهكذا يتكاثر الاختلاط على الطريقة المتوالية الهندسية ويصبح الاختلاط من هذه الناحية لا حد يقف عنده ولا ضابط يجعله حتى محدود الاثر

وماذا تكون النتيجة الطبيعية الحتمية لذلك غير تعرض محصول القطن فى البلاد بوجه عام الى النقصان فى مقدار ما ينتجه الفدان فضلا عن انحطاط الصنف وما يتبع ذلك من نقص انتاج الفدان فى الكمية والقيمة ومحصول القطن فى بلادنا هو العمود الفقرى فى حياتنا الاقتصادية بل هو الميزان الحساس لتحسنها أو اضطرابها وتأخرها

وليس هناك من وسيلة للتخلص من عواقب التقاوى التجارية غير الاعراض العام عنها مهما كانت رخيصة الثمن والاقبال على التقاوى النقية المضمونة المعروفة الاصل والمصدر وقد تحسن الحال فى السنوات الاخيرة بالنسبة للقطن وذلك بفضل المجهودات القيمة التى قام بها قسم تربية النباتات بوزارة الزراعة حيث توصل الى استنباط أصناف جديدة نقية من القطن تمتاز فضلا عن النقاوة بمميزات كثيرة مثل وفرة المحصول وجودة الصنف الا ان المسألة لاتزال فى حاجة الى تعاون الزراع مع الحكومة بالاقبال على زراعتها وفضلا عن هذا المجهود العظيم فان قانون مراقبة بزرة القطن المعروف بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ قد أتى فى هذا الصدد بفوائد جمة كان لها أثر عظيم فى رفع مستوى التقاوى فى حقول القطن مع انقاص نسبة الهندى

هذا فيما يختص بالقطن ولكن الحاصلات الاخرى التالية للقطن فى الاهمية مثل القمح والفول والذرة والبرسيم والارز والبصل لا تزال تقريباً على حالها القديمة من حيث درجة النقاوة التى لا يصح السكوت عليها فضلا عن

عدم وجود قانون خاص بمراقبة نقاوة البزور بوجه عام كما هو موجود فى حالة القطن سواء كانت بزور الحاصلات الزراعية المشار اليها أم بزور الخضر والفاكهة (مع أن من الزم اللزوميات) ومن هنا يكون توجيه نظر الفلاح الى أهمية التقاوى النقية للحاصلات و بزور الخضر والفاكهة واجب محتم على كل من يمكنه توجيه مثل هذا الاهتمام

ثالثا — الخسائر الاقتصادية التى تعود على البلاد من وراء انحطاط وتدهور حاصلاتها الزراعية المختلفة وما يتبع ذلك من ضعف وكساد حالتها الاقتصادية :

ان المنافسة فى ميدان الصناعة والتجارة والزراعة بين جميع أمم العالم موجودة من أقدم عصور التاريخ وتيارها يزداد تبعاً لتقدم العالم المضطرد وقد أصبحت هذه المنافسة الآن على أشدها متمشية فى ذلك مع التقدم والارتقاء اللذين سادا جميع مرافق الحياة من صناعية وعلمية واجتماعية . ولا يخفى التأثير العظيم لعامل المنافسة فى ميادين الصناعة والتجارة والزراعة مما يجب أن يجعله الصانع والتاجر والزارع نصب عينيه دائماً إذا رغب فى النجاح .

ان الصانع المستنير لا يقبل عند الشراء الا على المواد الخام التى يضمن بواسطتها الحصول على مصنوعات تروج فى الأسواق وتجتاز بخطوات ثابتة طريق المنافسة وكذلك التاجر لا يختار من الصفقات الا ما يتأكد من أنها تنسجم مع رغبات المستهلك من حيث الجودة واعتدال السعر

اذا علمنا ذلك أدركنا فى الحال أن حاصلاتنا الزراعية التى نصدرها الى الخارج لا تلقى رواجاً فى الاسواق الا إذا كانت محافظة على المستوى الذى يغرى الصناع والتجار بالاقبال على شرائها والمنافسه على اقتنائها مما يدعو الى

رفع أثمانها و بذلك تحوز مركزا ممتازا بين حاصلات البلاد الاخرى ـ والادلة على ذلك كثيرة أهمها وأقربها الى الذهن مركز القطن المصرى وخصوصاً السكلاريدس فى أسواق العالم حيث المعروف من قديم أنه يحتل مركزاً يكاد يكون وحيداً و يكاد يخلو من أى منافس له . الا أن هذا المركز الممتاز قد بدأ فى الخمس عشرة سنة الاخيرة يكتنفه بعض الغموض بالنسبة للمستقبل وهل يبقى منفرداً بامتيازه وتفوقه فى المستقبل كما كان فى الماضى وذلك بسبب المزاحمة التى طرأت فى المدة الاخيرة من جانب كثير من البلاد الزراعية التى لم تكن الى عهد قريب تزرع القطن ولكنها بدأت فى هذه الزراعة فضلا عن المجهودات العظيمة التى تبذلها تلك البلاد للوصول بالقطن الذى تنتجه الى مرتبة ان لم تعادل تماماً القطن المصرى فلا أقل من ان تصبح أقرب ماتكون اليه . والذى يتتبع المساحات المزروعة من القطن فى العالم يجد أن هذه الزيادة مضطردة ، وأن مدى هذه الزيادة لايمكن تحديده قبل مضى سنوات عديدة وأن هذه المجهودات التى تبذل فى سبيل منافسة قطننا لاتزال الى الآن سائرة فى طريقها الطبيعى دون اعتراض موانع أو عقبات.

بعد جلاء هذا المركز الذى يحيط بنا كأمة ؛ تنتج القطن على النحو المذكور أرى أن المسألة الطبيعية هى أن نبذل كل ما فى استطاعتنا من جهد لتحسين أقطاننا ورفع مستواها بين أقطان العالم أو على الاقل المحافظة على سمعة القطن المصرى التى اكتسبها منذ عشرات السنين — ومايصدق على القطن يصدق بالطبع على الحاصلات الزراعية الأخرى الهامة التى نصدرها الى الخارج مثل البصل و بعض الخضر

فاذا لم نتذرع بالحزم ونعتنى بالانتاج عن طريق انتقاء البزور النقية

الممتازة بصفاتها ومزاياها المرغوبة خصوصاً إذا لاحظنا أن غيرنا يبذل مجهود الجبابرة فى مزاحمتنا فيما ننتجه من الحاصلات التى تقوم عليها ثروتنا الزراعية لانلبث كثيراً حتى نرى آثار هـذا الاهمال أو الاعتداد بالسمعة القديمة عند بيع تلك الحاصلات فى الاسواق الخارجية . حينئذ نرى اعراضاً تاماً عن شرائها تبعاً للناموس الطبيعى وهو رواج الأصلح فى ميدان المزاحمة ، وهذه حقيقة عملية يشاهدها الانسان فى كافة الاسواق بل يراها تطبق عليه اذا ما شرع فى شراء أى شىء حيث يختار الاحسن مما يعرض عليه

وفى حالة القطن توجد نقطة هامة يجب التنبيه اليها وهى أن لكل نوع من القطن بانجلترا مثلا معامل غزل خاصة قد ركبت وأقيمت بحيث لا تصلح إلا لغزل هذا النوع فترى للاقطان القصيرة الخشنة معامل غزل لا تصلح إلا لغزل هذا النوع من القطن كما ترى معامل غزل خاصة بالأقطان الطويلة الناعمة . وليس من السهل على أصحاب هذه المعامل أن يغيروا فى زمن قصير أنوالها بحيث تصبح صالحة لغزل القطن الخشن بعد أن كانت قاصرة على غزل القطن الناعم أو العكس بالعكس فاذا ما وصلت حالنا (لا قدر الله) الى كساد أقطاننا الممتازة وذلك فى بضعة سنوات متوالية كانت النتائج ما يأتى : —

أولا — أن نفقد كمنتجين عملائنا الذين يقومون بالدور الصناعى وهم فى هذه الحالة لابد أن يبحثوا لهم عن قطن آخر يوافق طبيعة مصنوعاتهم وهذه الأقطان الأخرى أصبحت الآن كثيرة كما قدمنا وقد تكون هذه الأقطان مماثلة لأقطاننا ولكن عوامل المزاحمة التجارية وما تشتمل عليه من طلب أثمان أقل قد تجعلها فى المكان الأول من حيث الاقبال عليها وطالما

ترددت شكاوى جماعة الغزالين من عدم نقاوة أقطاننا لأنهم يلاقون صعوبات شديدة صناعية عند غزل صنف من القطن غير متجانس التيلة بل هو خليط من القصير والطويل وقد دفعت هذه الشكاوى المتوالية الحكومة المصرية الى العمل على ازالة بواعثها فسنت من سنة ١٩٢٦ قانون منع خلط أصناف القطن وكذلك قانون مراقبة نقاوى القطن وهما المعروفان بالقانون رقم ٤ ورقم ٥ لسنة ١٩٢٦

ثانياً — اذا انحطت سمعة أقطاننا فى أسواق العالم (لاقدر الله) وأعرض عملاؤنا واستبدلوا أقطان غيرنا بأقطاننا بعد أن أدخلوا من التغييرات على أنوالهم ما يجعلها تلائم أقطان عملائهم الجدد كان من العسير جدا علينا أن نصلح هذه الغلطة (بالعمل على اصلاح وتحسين أقطاننا من جديد)

وذلك لصعوبة شق طريق لصنف جديد من القطن فى الأسواق وسط هذه المزاحمة العالمية فضلا عن صعوبة تغيير أنوال مصانع الغزل كما قدمنا

وماذا يكون موقفنا ازاء هذه الفاجعة التى أصابت عماد ثروتنا خصوصاً وأننا لا نزال إلى الآن نعتمد فى تصريف أقطاننا على تصديرها للخارج بسبب عدم وجود مصانع فى داخلية البلاد

كل شىء يدعونا بل يناديا بالاهتمام بزراعة التقاوى النقية الممتازة فى كافة حاصلاتنا الزراعية — فالفائدة التى ينتظرها الفلاح الفرد من وراء استغلاء أرضه تحتم عليه أن يعير هذه المسألة اهتمامه الكلى فضلا عن المصلحة العامة لبلاده التى تعود عليه آثارها فى النهاية وهى فوق ذلك واجب وطنى مقدس لا عذر لمن يتساهل فيه أقل تساهل